الفصل الأول

مقاربة مفاهيمية
للمشروع الوطني الفلسطيني ولمفهوم الانقسام

في الحالة الفلسطينية تأخذ المفاهيم والمصطلحات معاني ودلالات غير تلك التي تأخذها في الدول والمجتمعات المستقلة والمستقرة، فلا المجتمع هو المجتمع، ولا الدولة هي الدولة، ولا السلطة هي السلطة، ولا النظام السياسي الفلسطيني هو المتعارف عليه في علم السياسة، كما أن التعددية السياسية في الحالة الفلسطينية ليست تلك المعروفة في الأنظمة الديمقراطية، والتي تعتبر مظهراً ومتطلباً ديمقراطياً؛ ففي الحالة الفلسطينية تتداخل المفاهيم والمسميات بحيث يحتار المرء ما إن كانت مترادفات أم مختلفات: الثورة الفلسطينية، النظام السياسي الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية، السلطة الفلسطينية، حركة المقاومة، الأحزاب السياسية، الفصائل الفلسطينية، التعددية السياسية، الانقسام... الخ.

عندما نقول الانقسام فالسؤال: ما هو الشيء الذي انقسم ما دام المجتمع الفلسطيني منقسماً جغرافياً منذ (1948) حيث يتوزع الشعب؛ نصفه بين ثلاثة تجمعات داخل الوطن، ونصفه الآخر في دول الشتات، وإن تحدثنا عن انقسام وتعددية سياسية فهما موجودين قبل النكبة الأولى من خلال تعددية حزبية متداخلة مع صراعات عائلية، كما أن الجغرافيا والأيديولوجيا فرضتا الانقسام السياسي قبل أن تفرضه استحقاقات الصراع على السلطة.

أولاً: النكبة أسست للانقسام الجغرافي الذي سهل كل الانقسامات اللاحقة

أوجدت النكبة وضعاً اجتماعياً سياسيا جديداً، فحولت المجتمع الفلسطيني إلى مجتمعات متناثرة (تجمعات) يخضع كل منها لظروف سياسية واجتماعية وقانونية مغايرة للآخر. فقبل النكبة، وبالرغم

من ظروف الاحتلال، كان المجتمع الفلسطيني أسوة ببقية المجتمعات العربية يعرف درجة من الانسجام والاستقرار المجتمعي، والانقسامات التي كانت فيه انقسامات اجتماعية طبيعية لم تمنع من القول بوحدة المجتمع والثقافة. أما بعد النكبة، فقد تناثر وتوزع الشعب في المنافي، ومن بقي في حدود فلسطين التاريخية خضع قسراً إما لسلطة دولة الاحتلال، أو لنظم سياسية أثرت بشكل أو آخر على خصوصيته الاجتماعية والثقافية. نعم حافظ المجتمع على هويته الوطنية، وقاتل من أجل ذلك، إلا أنه كان للغربة وفقدان السيادة ثمنها السياسي، فالشتات أضعف من قدرة المجتمع على مواجهة التدخلات العربية والإسلامية تحت عناوين مختلفة كالبعد القومي للقضية الفلسطينية أو البعد الإسلامي.

وهكذا أدت النكبة، إضافة إلى قيام دولة إسرائيل، إلى وجود تجمعات فلسطينية متعددة يقوم كل منها حسب ظروفه الخاصة بما يستطيع للحفاظ على قيم وعادات وهوية المجتمع الفلسطيني الأصيل وهذه التجمعات:

1- **المجتمع الفلسطيني داخل الخط الأخضر:**

الفلسطينيون الذين بقوا متمسكين بأرضهم، ولم تتمكن القوات الصهيونية من إخراجهم من مدنهم وقراهم في الوطن السليب وهؤلاء هم الذين يُطلق عليهم (عرب إسرائيل) أو فلسطينيو 48، وتعتبرهم إسرائيل أقلية عربية. كان مجموع الفلسطينيين قبل عام (1948) حوالي (1.200.000) نسمة يعيشون في حدود فلسطين الانتدابية، تم تهجير حوالي (850000)، وبقي (350000) في المناطق التي أعلن عليها قيام الدولة العبرية، هؤلاء شكلوا ما يقرب من (18٪) من السكان آنذاك، ويقدر عددهم اليوم بما يزيد عن مليون فلسطيني، ويتمركزون في المنطقة الشمالية (الجليل)، ويشكلون (50٪) من سكان المنطقة، (18٪) يعيشون في حيفا ويشكلون (22٪) من السكان (مدن مختلطة)، و(12٪) يعيشون في منطقة الجنوب (النقب) ويشكلون (13٪) من السكان.

منذ العام (1948) وحتى العام (1966) فرضت إسرائيل على الفلسطينيين نظام الحكم العسكري، وعملت على عزل الأقلية العربية عن أي نشاط اقتصادي، اجتماعي، سياسي... الخ.

تعتبر وثيقة (كنج) مثالاً واضحاً على التمييز العنصري الذي فرض على الفلسطينيين[1]، ويطرح فيها اقتراحات لقمع الجماهير العربية وترويضها عبر سياسة عنصرية، ومن أهم بنود هذه الوثيقة: الدعوة لمصادرة الأراضي العربية، وإغلاق أبواب المعاهد العليا والجامعات الإسرائيلية أمام الطلاب العرب وذلك بهدف تحويلهم إلى حطابين وسقاة ماء حسب أقوالها واعتبر العرب في إسرائيل قنبلة ديمغرافية تشكل خطراً أمنياً على الدولة.

لأن إسرائيل تركز على الأرض تطبيقاً لسياستها أرض أكثر وسكان عرب أقل، فقد مارست تمييزاً عنصرياً بهذا الخصوص؛ مثلاً بالرغم من أن الفلسطينيين يشكلون حوالي (20٪) من مواطني الدولة إلا أنهم يملكون (3٪) ملكية خاصة من الأرض، كما أن مناطق نفوذ السلطات العربية حوالي (2.5) من مساحة الدولة، حوالي نصف الأراضي التي كانت ملكية للعرب الذين بقوا في حدود الدولة العام (1948) صودرت منذ ذلك الحين بقرارات من الدولة، ومنذ قيام إسرائيل لم يسمح للعرب بإقامة تجمعات سكانية جديدة، فيما كان اليهود يمارسون حريتهم بالسكن والتنقل والاستيطان في أية منطقة، إضافة إلى أنه لا تزال عشرات التجمعات السكانية العربية القائمة قبل قيام الدولة غير معترف بها، والدولة تسعى لإخلائها من سكانها، وهناك حوالي (300) ألف مواطن عربي لاجئين في وطنهم، ويحظر عليهم العودة إلى بيوتهم التي يسكنون على بعد مئات الأمتار منها.

وحيث إن المجتمع ليس مجرد تجمع لأفراد بل هو بنية أو نسق، وبالتالي فإن الاستقرار والتواصل شرط بقاء بنية مجتمعية متماسكة تبلور هوية وطنية، وتنتج وتحافظ على الثقافة الوطنية، وهذا لا يتأتى إلا باستمرار الترابط ما بين الجماعة والأرض، فإن نزع الأراضي المتبقية في ملكية عرب (1948) يقوض أساس كيانيتهم وهويتهم القومية المستقلة، ويجعل مواطنتهم منقوصة حكما، عندها ينصرف حقهم إلى حق الإقامة دون حق ملكية الأرض، أي تحويلهم إلى مواطني درجة ثانية "وحتى هذا الحق محفوف بخطر الإسقاط"، وهو ما نلاحظه اليوم بالنسبة إلى فلسطينيي القدس الشرقية وبئر السبع حيث يتم هدم بيوتهم وتهجيرهم منها، وكذلك مطالبة إسرائيل الاعتراف بها كدولة يهودية.

كان من نتيجة عدم المساواة ما بين اليهود والعرب في كافة المجالات، إضافة إلى سياسة القهر والإذلال والإقصاء، إضافة إلى عيش الفلسطينيين وسط أغلبية مختلفة عنهم اجتماعياً وثقافياً، أن أدى كل ذلك لفرض تحديات غير مسبوقة على المجتمع الفلسطيني في الداخل، وكان وقع هذه المستجدات على سكان المدن أكثر تأثيراً مما هو على القرى، فهذه الأخيرة حافظت نسبياً على القيم التقليدية للمجتمع الفلسطيني سواء من حيث العلاقات الاجتماعية من إحياء المناسبات الدينية والعادات والتقاليد والزواج أو الارتباط بما تبقى من أرض.

وبالرغم من اضطرار الفلسطينيين لحمل الجنسية الإسرائيلية، والعمل في مؤسسات الدولة الصهيونية، بل انخراط بعضهم في الجيش الإسرائيلي، إلا أنهم بقوا بشكل عام أمناء على هويتهم الوطنية الفلسطينية، ومحافظين على انتمائهم للمجتمع الفلسطيني، بل كانوا، ومازالوا، يشكلون مجتمعاً فلسطينياً داخل الدولة العبرية. بالرغم من القهر الممارس على فلسطينيي الخط الأخضر، فحالهم أفضل من حال الفلسطينيين في بعض الدول العربية؛ مثلاً ما تعرض ويتعرض له الفلسطينيون في لبنان والعراق وسوريا، أيضاً فإن أهم شاعر فلسطيني عبر عن الوطنية الفلسطينية كان من الخط الأخضر وهو محمود درويش ويليه سميح القاسم، كما خرج من بين أهلنا في الداخل أهم الأطباء والأدباء والصحافيين.

2- **المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية والأردن:**

بعد نكبة (1948) ضمت المملكة الأردنية الهاشمية الضفة الغربية من نهر الأردن مستغلة تواجد الجيش الأردني فيها بعد توقيع اتفاقيات الهدنة مع إسرائيل، وأصبحت الضفة الغربية جزءاً من الدولة الأردنية خاضعة لسيادتها. كان وما زال لفلسطينيي الأردن وضعاً مغايراً عن فلسطينيي إسرائيل وعن بقية التجمعات الفلسطينية الأخرى فبالرغم من حملهم للجنسية الأردنية- باستثناء أبناء قطاع غزة- واندماجهم ضمن الدولة الأردنية والمجتمع الأردني، إلا أن كونهم يمثلون الغالبية بالنسبة إلى عدد سكان الأردن، وكونهم حملوا معهم إلى الأردن قيماً وعادات ومستوى حضارياً أكثر تقدماً مما كان سائداً في شرق الأردن إضافة إلى أن المجتمع الأردني مجتمع تربطه كثير من الأواصر

المشتركة بالمجتمع الفلسطيني، كل هذا ساعد على محافظة غالبية الفلسطينيين في الأردن على خصوصيتهم الاجتماعية مع استشكالات سياسية حول الهوية تبرز ما بين الفترة والأخرى. عندما احتلت إسرائيل الضفة في العام (1967) انسلخت الضفة عن الأردن عملياً، وفي العام (1988) تم فك الارتباط إدارياً، ولكن بقيت العلاقة قائمة دستورياً.

المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة:

تميز قطاع غزة عن بقية أماكن التجمع الفلسطيني بأنه حمل الهوية الفلسطينية دون تعرض لتهديد من هوية أو سيادة دولة أخرى، فبعد حرب (1948) تم وضع القطاع تحت إشراف حاكم عسكري مصري دون أن يُلحق القطاع إدارياً أو سيادياً بمصر هذا الوضع مكّن الفلسطينيين في القطاع من التحرك السياسي بحرية أكبر كما أن المجتمع الفلسطيني في القطاع حافظ على خصوصيته وعاداته وتقاليده دون أي تشويه أو تهديد- سنتوسع لاحقاً في خصوصية قطاع غزة-.

3- المجتمع الفلسطيني في الشتات:

بالرغم من عدم دقة إطلاق مصطلح مجتمع الشتات أو المغتربين على الفلسطينيين الذين يعيشون خارج وطنهم، إلا أنه في الحالة الفلسطينية الوضع مختلف، حيث إن الهجرة الفلسطينية كانت جماعية وقسرية، كما أن الفلسطينيين في المهجر شكّلوا تجمعات (مخيمات) مارسوا فيها نمط وطريقة حياتهم الفلسطينية الأصيلة، كما أنه في بعض البلدان العربية يعيش الفلسطينيون بمئات الآلاف، كما هو الحال في الأردن ولبنان وسوريا، ونصف الشعب الفلسطيني تقريباً يعيش في بلاد الغربة.

4- المجتمع الفلسطيني في المخيمات:

لم يعرف الشعب الفلسطيني قبل (1948) ظاهرة المخيمات، كما لم تعرفها مجتمعات أخرى إلا البعض منها ولفترات محدودة. أما في الحالة الفلسطينية بعد النكبة، فقد عاش ملايين الفلسطينيين في المخيمات منذ العام (1948) وحتى اليوم. وتتوزع هذه المخيمات ما بين الأردن والضفة وغزة وسوريا ولبنان.

ويعتبر المخيم حالة خاصة من المجتمع الفلسطيني؛ فالمخيم ليس قرية ولا مدينة، وبالتالي سكانه ليسوا فلاحين ولا حضريين ولا بدوا، بل هم خليط من كل هؤلاء، حيث يعيش في المخيم ابن القرية وابن المدينة ما يجعل المخيم فسيفساء تعكس كل أشكال الطيف الاجتماعي، من تعدد في اللهجات وفي اللباس وفي الأصول الاجتماعية.

أدت حرب العام (1967) إلى احتلال الضفة الغربية وبالتالي فصلها عن الأردن، واحتلال قطاع غزة وبالتالي فك ارتباطه الإداري والعسكري مع مصر. مع الاحتلال تم توحيد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، بل وحدث تواصل مهم بينهم وبين فلسطينيي الخط الأخضر، وكان من السهل على فلسطينيي القطاع مثلاً السكن والعمل في الضفة والعكس صحيح، وعندما تأسست السلطة الفلسطينية في العام (1994) جرت محاولة لتحويل الترابط والتواصل الجغرافي بين الضفة وغزة إلى مشروع سياسي في إطار سلطة الحكم الذاتي في مراهنة على تحويله لاحقاً لدولة، وهذا ما لم يحدث حتى الآن، بل قامت إسرائيل بعد اندلاع انتفاضة الأقصى في العام (2000) إلى الحد من التواصل بين سكان الضفة وغزة، ووصل الأمر إلى إبعاد الكثيرين من أهل غزة من الضفة، ولاحقاً انسحبت إسرائيل من القطاع في العام (2005)، الأمر الذي ساعد على سيطرة حماس عليه في (يونيو 2007) وقيام حكومتين وسلطتين فلسطينيين متعاديتين.

ثانياً: من الشتات والانقسام الجغرافي إلى الانقسام السياسي

إذن، فالانقسام الجغرافي موجود منذ النكبة، وبالتالي فالمشكلة في الانقسام الذي جرى يوم (14 يونيو 2007) ليس في أنه فصل سكان غزة عن سكان الضفة؛ فلعقود والمنطقتان منفصلتان جغرافياً، بل إن الفصل والشتات بشكل عام لم يحل دون انطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة وقيام منظمة التحرير كإطار جامع للكل الفلسطيني. الانقسام الذي نتحدث عنه هو الانقسام السياسي أو الانقسام في المشروع الوطني الفلسطيني، وحتى ضمن هذا السياق يمكن للمرء أن يتساءل: هل هو انقسام السلطة الوطنية إلى سلطتين؟ أو انقسام الحكومة إلى حكومتين؛ حكومة في الضفة والحكومة

المقالة في غزة؟ أم انقسام ساكنة مشروع الدولة الوليدة بقطع التواصل بين فلسطينيي الضفة وفلسطينيي قطاع غزة؟ أو الانقسام إلى مشروع وطني ومشروع إسلام سياسي وهذا أمر سابق لسيطرة حماس على قطاع غزة؟ أو انقسام المشروع الوطني الفلسطيني كمشروع تحرري لشعب خاضع للاحتلال؟ أو انقسام بين تيار المقاومة والجهاد وتيار التسوية السياسية؟

موضوع الانقسام محل بحثنا هو المشروع الوطني الفلسطيني، وكل الانقسامات في الموضوعات الأخرى المُشار إليها هي تداعيات ونتائج، وبعضها قد يكون سبباً في انقسام المشروع الوطني باعتباره مشروع الكل الفلسطيني. وفي هذا السياق يجب التنويه إلى أن المشروع الوطني ليس مشروع حزب بعينه، ولذا يجب إسقاط الوهم أو التصور الذي يهيمن على تفكير البعض ويؤثر على سلوكهم السياسي بأن المشروع الوطني حكر على تنظيم حركة فتح، أو أنه منظمة التحرير بواقعها الراهن، أو مشروع أوسلو والاتفاقات الموقعة مع الإسرائيليين وما أفرزت من ترتيبات وتنسيق أمني، أو هو الحكومة، أيضاً المشروع الوطني ليس مشروع حركة حماس أو أياً من التنظيمات التي تقول بالمقاومة.

المشروع الوطني هو مشروع معركة الاستقلال الوطني، وهو نقيض الاحتلال، ونقيض المشروع الصهيوني، وبالتالي تعبير عن الكل الوطني. المشروع الوطني ليس ملكاً لحزب، بل ملكاً لمن يستطيع تحمل استحقاقاته النضالية، وحمايته من أي تدخلات خارجية تحرفه عن وجهته الوطنية، والمشروع الوطني رديف استقلالية القرار الوطني، فمن لا يملك قراراً مستقلاً لا يمكنه أن يؤسس أو يقود مشروعاً وطنياً.

لا يمكن لشعب تحت الاحتلال أن يواجه الاحتلال ومناوراته واعتداءاته إلا في إطار مشروع وطني تحرري يتوسل كل السبل لتحقيق أهدافه، المقاومة الشعبية كحالة دائمة، والمقاومة المسلحة حيث تكون ممكنة، وبالشكل المناسب لظروف المرحلة وفي إطار إستراتيجية وطنية، والمفاوضات والتسوية السلمية، ولا تعارض بين النهجَيْن ويمكن الجمع بينهما في إطار إستراتيجية التحرر الوطني. إن من يروم قيادة المشروع الوطني عليه توسل كل الطرق السلمية والعسكرية، ولكن في

إطار إستراتيجية عمل وطني، ولا تناقض ما بين نهج السلام ونهج المقاومة بمفهومها الوطني الشمولي(2).

لم يكن الخلل في دعاة التسوية أنهم ينشدون السلام والتسوية السلمية، كما لم يكن الخلل بدعاة المقاومة المسلحة في أنهم يتمسكون بالحق بالمقاومة، ولكن الخلل في الانقسام الاستراتيجي بين دعاة السلام ودعاة التسوية، وهو انقسام يؤسَّس في رأينا على جهل بالسلام وجهل بالمقاومة، ذلك أن كل حركة تحرر وطني هي مشروع سلام لأنها تهدف لغايات قانونية ونبيلة منصوص عليها في المواثيق الدولية، فهذه تعطي الشعوب الحق بتقرير مصيرها والحق بالمقاومة لاستعادة حقوقها، وكل مشروع سلام يتضمن الحق بالمقاومة، لأن امتلاك الحق بالمقاومة ومقومات الصمود يعزز موقف المفاوض حتى وإن لم يلجأ لممارسة المقاومة فعلياً وقت الجلوس على طاولة المفاوضات.

لأن المشروع الوطني مشروع سلام ومشروع مقاومة،فإن كل الأعداء الراغبين بضرب وتدمير المشروع الوطني يشتغلون على جبهتين: استهداف مشروع السلام الفلسطيني القائم على التسوية السلمية العادلة، واستهداف مشروع المقاومة بمفهومها الاستراتيجي الوطني. ومن هنا يمكن اعتبار كل نهج أو تفكير متعارض ورافض للوحدة الوطنية ولوجود إستراتيجية عمل وطني واحدة يعتبر انقساماً وخروجاً على المشروع الوطني، كما أن كل نهج أو تصرف يؤثر سلباً على المقاومة بمفهومها الوطني الشمولي، أو يصادر الحق بالمقاومة يعتبر انقساماً وخروجاً عن المشروع الوطني.

ومن حيث المبدأ، فحتى نكون أمام مشروع وطني يجب أن توافق الأغلبية على المرتكزات والأسس الآتية: الهدف الإستراتيجي للشعب الفلسطيني والأهداف المرحلية والتكتيكية، ثم الوسيلة أو الوسائل لتحقيق الهدف الاستراتيجي والأهداف المرحلية، وأخيراً الإطار المؤسساتي والقيادي الجامع سواء كان منظمة التحرير المعدلة أو أي مسمى آخر يمكن التوافق عليه، وعلى هذا الأساس لا يمكننا القول بوجود مشروع وطني ضمن الواقع الفلسطيني الراهن.

لو كان عندنا مشروع وطني حقيقي، ولو كانت عندنا ثوابت محل توافق وطني، ما كان الانقسام وما كان فشل المصالحة وفشل مئات جولات الحوار. لو كان لدينا مشروع وطني ما وُضِعت وثائق

متعددة ومواثيق شرف كإعلان القاهرة (2005)، ووثيقة الوفاق الوطني (2006)، واتفاق القاهرة (2008)، وورقة المصالحة التي تم التوقيع عليها في أبريل (2011) ثم اتفاق الدوحة، ولم تنفذ حتى اليوم وأجهضت كلها. لو كان لدينا مشروع وطني وثوابت وطنية ما كانت كل المؤسسات القائمة فاقدة للشرعية الدستورية (حسب مقتضيات القانون الأساسي) وفاقدة شرعية التوافق الوطني. لو كان لدينا مشروع وطني ما كان هذا التراشق والاتهامات المتبادلة بالخيانة والتكفير ما بين من يفترض أنهم قادة المشروع الوطني. لو كان لدينا مشروع وطني ما كان الإلحاح على إجراء انتخابات لتحسم الخلافات حول الثوابت الوطنية.

ندرك جيداً صعوبة تحديد المشروع الوطني في الحالة الفلسطينية الراهنة، والصعوبة الأكبر في وضعه موضع التنفيذ نظراً لتداخل الماضي مع الحاضر، والدين مع السياسة مع الاقتصاد، والوطني مع القومي مع الإسلامي، والشرعية الدولية مع الشرعية التاريخية والشرعية الدينية. ونظراً لطبيعة الاحتلال الصهيوني الاستيطاني الإجلائي... الخ، ونظراً لأن بعض مكونات النخب السياسية الفلسطينية وخاصة نخب السلطتين، بدأت كما يبدو تفقد إيمانها بعدالة القضية، وبدأت حسابات السلطة والمصلحة الآنية تطغى عندها على حسابات المصلحة الوطنية، ومن هنا فإن أي توجه لإعادة البناء النظري للمشروع الوطني ووضع آليات لتنفيذه يجب أن يبدأ كخطوة أولى خارج حسابات السلطتين والحكومتين وخارج ارتباطات الحزبين الكبيرين وخصوصاً الاتفاقات الموقعة مع إسرائيل وشروط الرباعية والارتهان للأجندة الخارجية ومنها أجندة الإسلام السياسي، ومن خلال التعامل مع الشعب الفلسطيني ليس كساكن الضفة والقطاع، بل كشعب قوامه أكثر من اثني عشر مليون فلسطيني.

من المعروف أن المشروع الوطني كفكرة، مر بعدة مراحل وأخذ عدة صياغات، فمن المشروع القومي الذي صاغته بنود الميثاق الأول في العام (1964)، إلى المشروع الوطني في العام (1968) والذي يقول بتحرير كل فلسطين بالكفاح المسلح ورفض قرارات الشرعية الدولية، إلى مشروع الدولة الديمقراطية العلمانية على كامل التراب الفلسطيني وهي الدولة التي تقبل بوجود اليهود

المقيمين بفلسطين واعتبارهم مواطنين في الدولة الفلسطينية، وهو المشروع الذي تم اعتماده في دورة المجلس الوطني الفلسطيني في العام (1971)، إلى البرنامج المرحلي في العام (1974)، إلى مشروع الدولة المستقلة كما صاغه بيان إعلان الاستقلال في العام (1988).

كان اتفاق أوسلو في العام (1993) وملحقاته محاولة لنقل المشروع الوطني من الجانب التنظيري إلى الواقع العملي، وكانت اتفاقية أوسلو وتأسيس السلطة الوطنية على الأراضي الفلسطينية مراهنة على إمكانية أن تكون السلطة بداية وأساس للدولة الفلسطينية، وكان من المتوقع أن تنتهي مرحلة الحكم الذاتي في مايو (1999)، بعدها يتم التفاوض حول قضايا الوضع النهائي التي ستوصل الفلسطينيين للدولة، إلا أن هذا التاريخ مر دون التزام إسرائيل حتى باستحقاقات المرحلة الأولى من الاتفاق، بل قامت بعد هذا التاريخ باجتياح الضفة الغربية، ومحاصرة رئيس الشعب الفلسطيني ورئيس السلطة ياسر عرفات، لتدخل القضية الفلسطينية ومعها المشروع الوطني في متاهات، ويتم إخضاعه لاشتراطات عربية ودولية وحتى إسرائيلية، كالمبادرة العربية للسلام في العام (2002)، ثم خطة خارطة الطريق في العام (2003)، فتفاهمات انابوليس في العام (2007)، وأخيراً مبادرة اتفاق الإطار التي طرحها وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في العام (2013).

هذا التعدد في المشاريع والاستراتيجيات، والتي تسمى وطنية أو مشاريع سلام، والانتقال من مشروع لمشروع يشكك بمصداقية حقوقنا الوطنية وبجدية النخبة السياسية، كما أن وجود عشرة أو عشرين برنامج سياسي حزبي- لكل حزب وحركة (مشروع وطني)- لا يعني وجود مشروع وطني فلسطيني، فتعددية المشاريع الوطنية مظهر ضعف وليس مظهر قوة. مقابل المشروع الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية بصياغاته المتعاقبة وتخومه المرنة، ومع استمرار مأزق المشروع الوطني ومأزق المنظمة ثم السلطة، كانت حركة حماس تفرض حضورها على أرض الواقع منذ نهاية العام (1987) من خلال الإعلان عن نفسها كحركة مقاومة إسلامية تشكل امتداداً لجماعة الإخوان المسلمين، وفي نفس العام والشهر تقريباً ظهرت حركة الجهاد الإسلامي كمشروع جهاد إسلامي فلسطيني النشأة.

قبل الحديث عن الانقسام الداخلي، لا بد من الإشارة إلى أن أخطر ما يواجه (المشروع الوطني) بصيغته الراهنة وطني- دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة في الضفة وغزة وعاصمتها القدس الشرقية مع عودة اللاجئين- بالرغم من أنه ليس محل توافق هو الخلل التكويني المرتبط بالجغرافيا السياسية، فهذا المشروع، وبحكم الجغرافيا، منقسم بين الضفة وغزة، ومفتاح التواصل والربط بينهما بيد إسرائيل التي تؤكد أن الضفة الغربية أراضي إسرائيلية أو أراضي متنازع عليها، وبالتالي تواصل عمليات الاستيطان والتهويد فيها، وعليه ستكون إسرائيل متحكمة بمفاتيح قيام هذه الدولة ما يجعل، أيضاً، الحديث عن دولة فلسطينية مستقلة متواصلة ذات سيادة محل شك.

هذا الخلل هو الذي سهل حدوث (انقلاب) حماس والانقسام السياسي والثقافي والقانوني الناتج عنه. الجغرافيا وإسرائيل كانتا خير داعم ومعزز للانقسام. ومن هنا، فإن مشروع التسوية المنبثق عن تسوية مدريد وأوسلو لا يعني التخلي عن المشروع الوطني كمشروع تحرر وطني لا يسقط ما دام الاحتلال موجوداً، بل البحث عن صياغة جديدة له تحرره من الارتهان لإسرائيل(3).

انطلاقا من هذا التصور للمشروع الوطني يمكن الحديث عن الانقسام ونتائجه.

ثالثاً: في مفهوم الانقسام وجذوره التاريخية (ديناميكيات الانقسام)

الانقسام، مصطلح جديد أضيف لقاموس المصطلحات السياسية للقضية الفلسطينية، وهو قاموس مكتظ بكل ما يعكس واقع الخلافات والصراعات والأزمات الفلسطينية، وحالة عدم الاستقرار التي حكمت القضية منذ النكبة حتى الآن: نكبة (1948)، انتكاسة (1967)، أحداث أيلول بالأردن (1970)، حرب لبنان (1982) والخروج من بيروت، مجازر صبرا وشاتيلا (1983)، الانشقاق في فتح ومعارك مخيمي البداوي ونهر البارد، الفصائل العشر في دمشق، جماعة (أبو نضال)، جبهة الصمود والتصدي، اتفاقية أوسلو وما أحدثته من انقسامات، فساد وفوضى السلطة، قوى وطنية وقوى إسلامية، برنامج مقاومة وبرنامج مساومة، الانفلات الأمني و فوضى السلاح، الميليشيات المسلحة،عسكرة المجتمع، سلطة العشائر والعائلات،الاقتتال الداخلي،سيطرة

حركة حماس على قطاع غزة، فصل غزة عن الضفة، حكومة في غزة وحكومة في الضفة، الرئيس والمجلس التشريعي المنتهية ولايتهما، فشل حوارات المصالحة الوطنية، اعتقال المجاهدين وإطلاق النار على أقدام المعارضين السياسيين، معتقلات فلسطينية في غزة ومثيلاتها في الضفة، تصفية حركة حماس في الضفة وتصفية حركة فتح في غزة، حصار قطاع غزة، إشكالية الأنفاق والمعابر، صواريخ عبثية ومفاوضات عبثية، جبهة الممانعة، جبهة الاعتدال، الأجندة الخارجية، حكومة بدون برنامج سياسي، هدنة مذلة مع الاحتلال، مسرحية لقاءات المصالحة...الخ.

لا شك يمكننا أن نستخرج من قاموسنا السياسي مفردات تعبر عن الجانب الإيجابي من المشهد السياسي: المقاومة والجهاد، الصمود، العمليات الاستشهادية، انتفاضة الحجارة، انتفاضة النفق، انتفاضة الأقصى، المجتمع المدني، المسيرات والمظاهرات في الداخل والخارج ومواجهة الحصار... الخ؟ إلا أن ما يؤسف له أن المصطلحات الأولى هي المعبرة عن الواقع السياسي المأزوم الراهن، والانقسام الأخير جاء تتويجاً أو محصلة لها، فيما الأخرى مجرد شعارات أو تشتغل ضمن منطق الانقسام وبما يعززه وليس في إطار وحدة المشروع الوطني، ولذا لم تؤد لأي تقدم لا على مستوى مشروع المقاومة، ولا على مستوى مشروع بناء الدولة. فمثلاً الانتفاضة الأولى أدت إلى اتفاقات أوسلو، وانتفاضة الأقصى ماتت بصمت مخلفة الاقتتال والانقسام دون أية مراجعة نقدية للأداء أو حتى التساؤل لماذا لم نحصد مقابل خمسة آلاف شهيد وعشرات الآلاف من الجرحى والأسرى إضافة إلى الدمار أي مكاسب سياسية؟ هذا لا يعني تجاهل ما قدم الشعب من تضحيات، ولا تجاهل كل الجهود التي يبذلها ذوو النوايا الصادقة من القوى السياسية.

إن كان هذا هو الواقع من خلال المصطلحات والتعبيرات المعبرة عنه، فما هو مفهوم الانقسام ومتى بدأ؟

حتى نلم بنتائج الانقسام يجب أن نُعرِّف الانقسام، وتعريف الانقسام يستدعي معرفة الشيء الذي انقسم. لا نقصد بالانقسام الخلافات والصراعات السياسية داخل النظام السياسي وفي إطار ثوابته، فهذه خلافات عادية تدخل في إطار التعددية السياسية وهي موجودة في كل الأنظمة

السياسية وخصوصاً الديمقراطية، ومن المعروف أن التاريخ السياسي الفلسطيني حافل بالخلافات وكل أشكال التعددية سواء الأيديولوجية، أو تلك المفروضة بفعل أيديولوجيا البعد القومي أو البعد الإسلامي للقضية الفلسطينية أو بفعل الجغرافيا السياسية.

فقد شهدت فلسطين قبل النكبة تعددية سياسية وحزبية وإن كان يجمعها التوجه الوطني المطالب برفض وعد بلفور وصك الانتداب والمطالبة بالاستقلال، إلا أن حدة الخلافات والصراعات العائلية والطبقية أدت إلى حدوث شرخ في الحركة الوطنية وحالة من الانقسام ما بين تيار يسمى بالمحافظ والتقليدي وتيار وطني، وهو انقسام أضعف من قدرة الفلسطينيين على مواجهة الخطر المزدوج: الانتداب البريطاني من جهة والهجرة اليهودية من جهة أخرى، وهذه الخلافات الداخلية أو الانقسام أثر سلباً على فاعلية ثورة (1936) وعلى مواجهة الحركة الصهيونية الناشئة.

كان ظهور منظمة التحرير الفلسطينية منعطفا وتحولاً نوعياً في العمل السياسي الفلسطيني حيث استنهضت الوطنية الفلسطينية بعد سنوات من التيه السياسي والغياب، كما مثلت المنظمة إطاراً موحداً للفلسطينيين، وهذا ما نصت عليه المادة (8) من الميثاق الوطني حيث جاء فيها: (المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين، ولذلك فإن التناقضات بين القوى الوطنية هي من نوع التناقضات الثانوية التي يجب أن تتوقف لصالح التناقض الأساس فيما بين الصهيونية والاستعمار من جهة وبين الشعب العربي الفلسطيني من جهة ثانية، وعلى هذا الأساس، فإن الجماهير الفلسطينية سواء من كان منها في أرض الوطن أو في المهاجر تشكل منظمات وأفراداً جبهة وطنية واحدة تعمل لاسترداد فلسطين وتحريرها بالكفاح المسلح).

إلا أن وجود المنظمة لم يمنع من ظهور تباينات وتيارات سياسية داخل المنظمة، وأحياناً تخرج عن إطار المنظمة. لعبت خلفية نشأة المنظمة والتداخلات العربية فيها وطبيعة العلاقة التي ربط أول رئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية أحمد الشقيري مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر في سيطرة الاتجاه الوحدوي القومي على المشاورات التي مهدت لانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الأول. وقد ذكر الشقيري في خطابه الافتتاحي "للمجلس الوطني الفلسطيني الأول" إن الوحدة طريق

التحرير إلا أن الشقيري، وبصفته رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية وللشعب الفلسطيني بكل اتجاهاته حاول أن يوازن بين التيارات الموجودة على الساحة وخصوصاً تيار (الوحدة طريق التحرير) وتيار (التحرير طريق الوحدة).(4)

الهزيمة العربية في العام (1967) شككت في أطروحة الحرب النظامية العربية، وأدت إلى تراجع فكر الوحدة العربية، وفي نفس الوقت كانت بمثابة الشهادة بصحة منطلقات منظمات الكفاح المسلح و"حرب التحرير الشعبية". وجاء تصاعد العمليات الفدائية في الأرض المحتلة ومعركة المواجهة في (الكرامة) في (آذار/ مارس 1968) لتعزز من أطروحات التيار الوطني الفلسطيني المقاتل ما ساعد على فرض هيمنته على منظمة التحرير الفلسطينية ابتداء من العام (1968)، وليدخل تغييراً على بعض بنود (الميثاق القومي الفلسطيني) لتتوافق مع النهج الجديد حيث تم التذكير في (الميثاق الوطني الفلسطيني) الجديد على استقلالية القرار الفلسطيني والشخصية الفلسطينية. وعند تعديل الميثاق في العام (1968) جاءت بعض بنود (الميثاق الوطني الفلسطيني) لتعكس هذا التوازن؛ فالمادة الثانية عشرة نصت على أن "الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان يهيئ الواحد منها تحقيق الآخر فالوحدة العربية تؤدي إلى تحرير فلسطين وتحرير فلسطين يؤدي إلى الوحدة العربية والعمل لهما يسير جنباً إلى جنب".

إلا أن الواقع يقول إن منظمات الكفاح المسلح التي وجدت تجاوباً كبيراً من الشعب الفلسطيني وتحولت إلى ثورة فلسطينية أو ما بات يسمى بالمشروع الوطني الفلسطيني التحرري، كانت متعددة الأفكار والأيديولوجيات وكانت تعكس كل الفسيفساء السياسية العربية إلا أنه يمكننا التمييز بين ثلاثة تيارات في داخلها:

1- التيار القومي الوحدوي:

مثلته على الخصوص منظمة الصاعقة وجبهة التحرير العربية وقد مثلتا امتداداً لحزب البعث العربي الاشتراكي بشقيه السوري والعراقي، وقوى ناصرية التوجه ولكن دون تنظيم حزبي.

2- التيار الماركسي:

كانت بداياته مع الحزب الشيوعي الفلسطيني الذي تشكل قبل العام (1948)، وكان يضم عرباً ويهوداً، ولاحقاً غيّر اسمه إلى حزب الشعب، واستمر نشاطه حتى اليوم، وفي منتصف الستينيات سعى الفلسطينيون المنضوون في إطار حركة القوميين العرب، التي أسسها الفلسطيني جورج حبش بعد حرب العام (1948) مباشرة، إلى تشكيل حالة فلسطينية داخل الحركة أدت لاحقاً لانفصالهم عن الحركة في العام (1968)، وتشكيل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بمنطلقات ماركسية لينينية، وبعد عام انشقت عنها الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين كتيار أكثر راديكالية من الجبهة الشعبية.

3- التيار الوطني "المستقل"

ومثلته حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" والتي كانت سباقة في ممارسة إستراتيجية الكفاح المسلح وفي الدعوة لاستقلالية العمل الفلسطيني. ويبرر ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية وقائد حركة "فتح" أسباب التوجه الفلسطيني للبحث عن هوية مستقلة للفلسطينيين بالقول: (إننا لم نكن نجد على مستوى البعد الوطني الفلسطيني عملاً قومياً ملموساً ينسجم مع هذا النهوض لقد كانت اليقظة القومية كبيرة ولم يكن العمل من أجل فلسطين يحتل المرتبة الأولى من الأولويات القومية وخصوصاً عندما قال عبد الناصر: "الذي يقول لكم أن عنده خطة لتحرير فلسطين يضحك عليكم" وهكذا فتحركنا في بداية عملنا "فتح" كان لعلمنا أنه لا يوجد عمل عربي من أجل فلسطين: أي أن المناخ الموضوعي الذي أولد الفكرة هو غياب عمل قومي حقيقي لفلسطين)(5).

وقد أوضحت حركة "فتح" الدوافع الكامنة وراء انطلاقتها في مذكرة قدمتها إلى ملوك ورؤساء الأقطار العربية في مؤتمرهم الثالث في الدار البيضاء في أيلول/ سبتمبر (1968) حيث ذكرت (أن الحركة- فتح- بكل صراحة لا تنتظر أبداً أن يأتي يوم تعلن فيه الدول العربية بدء معركة التحرير أو الحرب الحقيقية على إسرائيل لا بسبب من ظروفها، ولا بارتباطاتها الخارجية بل بسبب طبيعة الحكم

والأوضاع الداخلية التي يحرص الاستعمار على إبقائها في جو من التخلخل والتضارب والعجز يجعلها تميل دائماً إلى تأجيل المعركة إلى ما لا نهاية).

كما أن كيفية طرح المشكل الفلسطيني على المستوى الدولي لم يكن يتوافق مع حقيقة النزاع وجوهراً فالمسار الذي اتخذته القضية من خلال التبني الرسمي العربي لها شَوّه حقيقتها وجرفها عن طبيعتها حيث أصبحت القضية الفلسطينية تتداول في المحافل الدولية حسب الرؤية الصهيونية للصراع أي كنزاع على الحدود بين الأقطار العربية والدولة الصهيونية- إسرائيل- صراع بين الأقطار العربية بملايين سكانها وثرواتها الباهظة ومساحتها الشاسعة وبين إسرائيل الشعب صغير العدد والمساحة المضطهد عالمياً والمطارد في كل مكان وينشد الهدوء والاستقرار في بقعة من الأرض (الفائضة) بالنسبة للعرب!! وبفعل الصورة السلبية للواقع العربي (المتخلف) و(الإقطاعي) و(الدكتاتوري) في نظر العالم الغربي على الخصوص فإن النزاع أخذ، أيضاً، صورة بين واحة الديمقراطية التي تمثلها (إسرائيل) وبين أعداء الديمقراطية والحرية وأعداء الحضارة وهم العرب!

أما شعب فلسطين فقد غاب عن الصورة وفي أفضل الحالات كان العالم ينظر للمشكلة على أساس أنها مشكلة لاجئين تُبحث كغيرها من مشاكل اللاجئين في العالم على أسس إنسانية أخلاقية تحلها المساعدات المادية والتعويضات. وجاءت الثورة الفلسطينية لتصحح الصورة ولترجع المشكل إلى حقيقته كقضية شعب صغير مشرد من أرضه يعيش بلا مأوى تقف في وجه حقوقه الوطنية كشعب دولة صهيونية عنصرية تفوقه قوة وعدة مدعومة بالإمبريالية والصهيونية العالمية فأرجعت الثورة بذلك للقضية صورتها الحقيقية كقضية صراع على الوجود؛ وجود شعب فلسطين، وليست قضية نزاع على الحدود.

إن كان الذوبان الفلسطيني في المد القومي الوحدوي العربي يعد تجسيداً لعمق الشعور القومي الوحدوي لدى الشعب الفلسطيني، وتعبيراً عن نظرة قومية متقدمة للخطر الذي تجسده إسرائيل في المنطقة العربية وعن الإحساس بالبعد القومي للقضية الفلسطينية إلا أنه كان لغياب الشخصية الوطنية الفلسطينية نتائج مدمرة على القضية، حيث خدم هذا الغياب الإستراتيجية الصهيونية

الإمبريالية وعزز المقولات الصهيونية التي رفعتها الحركة الصهيونية لتبرير استعمارها لفلسطين وهي المقولة التي يحلو للقادة الصهاينة ترديدها كلما طولبوا بالاعتراف بالشعب الفلسطيني، وهي عدم وجود شعب يسمى الشعب الفلسطيني. وكما استغلت الدعاية الصهيونية غياب الهوية الوطنية الفلسطينية، وعدم وجود حركة وطنية تمثل الشعب الفلسطيني لتصور للعالم وكأن الصراع الدائر في المنطقة العربية هو صراع بين "دولة إسرائيل واحة الديمقراطية في الشرق" وبين الدول العربية بملايينها البشرية وثرواتها المادية وأن هذه الأخيرة تود أن تقضي على "الشعب اليهودي الصغير والضعيف".

وعلى الجانب المقابل، لا يجد الفلسطينيون ما كانوا يتمنون ويتطلعون إليه فالإستراتيجية القومية العربية بقيت حلماً بعيد المنال وإن وجدت فمجرد قرارات وتوصيات لم تجد طريقها للتطبيق والخلافات العربية أصبحت هي القانون الذي يحكم العلاقات العربية ومع احتدام الخلافات تكرست الأحقاد بين الأنظمة؛ وهذه بدورها تنقلها وتفرضها على الجماهير فتتكون النعرات الإقليمية وتتباعد تبعاً لذلك الوحدة العربية وكان الشعب الفلسطيني - مع أنه لم يكن طرفاً مباشراً في أي من التجارب الوحدوية المجهضة - يصاب بألم وحسرة على كل تجربة وحدوية فاشلة ويشعر بأنه المتضرر الأول من هذا الفشل.

إضافة إلى ذلك، شعر الفلسطينيون أن الأنظمة العربية والأحزاب السياسية العربية استغلت القضية الفلسطينية كورقة مساومة لخدمة مصالحها الخاصة كما شعروا بالضيق من حالة الحصار المفروضة عليهم في المخيمات وإبقائهم كماً مهملاً لا دور لهم في صنع الحدث المتعلق بمصيرهم يراقبون الأحداث وكأنهم غرباء لا علاقة لهم بها، وكانت أية محاولة لإبراز الصوت الفلسطيني والهوية الفلسطينية كفيلة بأن تضع صاحبها في السجن، وأن يوضع اسمه في سجلات رجال المخابرات، وما أكثر التهم الجاهزة لتلصق بالفلسطيني!

وهكذا يمكن القول إنه إلى حين ظهور حركة حماس والجهاد الإسلامي، وقبل ظهور السلطة الوطنية الفلسطينية، كان من الممكن إدراج الخلافات والانقسامات في إطار المشروع الوطني

التحرري ببعده العربي، حيث لم تُشكل الجماعات المنشقة حالة انقسام حاد أو بديلاً للمشروع الوطني الذي تمثله منظمة التحرير الفلسطينية. صحيح أن بعض القوى السياسية ذهبت بعيداً في نقد نهج منظمة التحرير، إلا أنها بقيت أعجز من أن تشكل حالة انقسام مهددة للطابع الشكلاني والرمزي للمشروع الوطني، إما بسبب ضعف التأييد الشعبي لها، أو لممانعة الدول العربية بالاعتراف بأي مرجعية للشعب الفلسطيني غير منظمة التحرير، أو لأنها بقيت قريبة من أسس المشروع الوطني بطابعه الوطني العلماني التقدمي.

عامل مهم كان يحدّ ويُخفف من حدة الخلافات الفلسطينية الداخلية، وهو غياب الصراع على السلطة، والسلطة بما فيها من مغريات تؤجج حدة الخلافات، لأن مركز ثقل الحركة الوطنية كان خارج الوطن، فلم تكن أي من الفصائل الفلسطينية تمارس سيادة حتى على المخيمات، فقد كانت الخلافات والانشقاقات تأخذ طابعاً فكرياً وتنظيمياً فقط، ولم تترك هذه الانقسامات تداعيات جغرافية، حيث كان الشعب موحداً جغرافياً تحت سلطة الاحتلال، أو خاضعاً لسيادة الدول العربية المضيفة، فأي حزب- حتى منظمة التحرير- لم يمارس سلطة مادية فعلية على أي أرض أو على البشر، وأقصى ما كانت تتمتع به منظمة التحرير في لبنان مثلاً، هو سيطرتها على مناطق نفوذ محدودة.

الانقسام الخطير محل النقاش ليس فقط الانقسام الجغرافي؛ فبالأصل لم يكن هناك تواصل جغرافي بين غزة والضفة إلا في ظل الاحتلال، بل الانقسام الذي يهدد وحدة المشروع الوطني كمشروع حركة تحرر وطني بهدف واحد وإستراتيجية عمل وطني واحدة. الانقسام الذي يهدد المشروع الوطني بحده الأدنى كما صاغه بيان إعلان الاستقلال في الجزائر 1988. إن الانقسام محل النقاش هو الذي يهدد ركيزتي المشروع الوطني: المقاومة والتسوية السلمية. إنه الانقسام الذي يضرب بالصميم قدرة الشعب على الوصول إلى هدفه الوطني من خلال السلام العادل، ومن خلال المقاومة كحالة وطنية شمولية، ولا تعارض ما بين السلام والمقاومة. بالتأكيد إن كان الانقسام يهدد مشروع أو هدف الدولة في الضفة وغزة، فهو بالأحرى يهدد إمكانية ما هو أبعد من ذلك؛ كالقول بتحرير كامل التراب الفلسطيني من البحر إلى النهر، أو التوجه لخيار الدولة الواحدة ثنائية القومية.

نعتقد أن الانقسام الذي جرى منتصف يونيو (2007) وإن كان الأخطر في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، إلا أنه كان في جزء منه تتويجاً لمفاعيل انقسامية وانقلابية تعرض لها المشروع الوطني. الخلافات والانشقاقات داخل فصائل المنظمة، وعدم القدرة على تجاوزها ومعالجتها في حينه، أوجدت المناخ المناسب للانقسام المعيق للتوصل لإستراتيجية عمل وطني ولمشروع وطني محل توافق الجميع، ومع قيام السلطة الوطنية تعمقت ونشطت المفاعيل الانقسامية ومبررات الانقلاب على المشروع الوطني التحرري، ثم مع تأزم السلطة وتعثر التسوية وتصاعد قوة حركة حماس، وثم مع ظهور مشروع الشرق الأوسط الكبير والتفكير الإسرائيلي بالانسحاب من غزة، أصبح الانقسام ضرورة لمشروع جديد على حساب المشروع الوطني تتقاطع عنده مصالح عدة أطراف.

رابعاً: الانقسام الذي أوجدته اتفاقات أوسلو والسلطة

كان من أهداف إسرائيل ومخططو التسوية أن يكون تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية حالة انقلابية على منظمة التحرير وعلى المشروع الوطني كمشروع تحرر وطني، وإن كانت السنوات الأولى لتأسيس السلطة حملت آمالاً واعدة عند الفلسطينيين، إلا أن السلطة سرعان ما بدأت تنزلق تدريجياً بعيداً عن الآمال والطموحات الوطنية. الخلل الذي شاب ممارسات السلطة- سواء على مستوى الفساد الإداري والمالي، أو في مفاوضاتها مع إسرائيل، أو على مستوى الفوضى والانفلات الأمني- أعطى لإسرائيل الدافعية لتنفيذ مخططها لفصل غزة عن الضفة، كما أعطى حركة حماس مزيداً من المبررات لتُقدِم على انشقاقها وانقلابها.

مع توقيع اتفاقية أوسلو تم الانتقال من مشروع وطني مستقل- نسبياً- ومقاوم إلى مشروع وطني خاضع لشروط تسوية غير متوازنة أو تسوية مغامرة(6)، ما أدى إلى حدوث تصدّع في الإجماع الوطني حول هذا المشروع، وبالتالي غياب لإستراتيجية فلسطينية واضحة؛ سواء إستراتيجية سلام أو إستراتيجية مقاومة، وأصبح المشروع الوطني رهينة عملية سلمية انحرفت عن مسارها، وما

أنتجت من اتفاقات. الأخطر من ذلك أن النظام السياسي الذي مثلته السلطة أصبح أسير الموافقة الإسرائيلية؛ حتى يجوز القول إن إسرائيل أصبحت أحد مكونات النظام السياسي الذي مثلته السلطة الفلسطينية.

وعليه، إذا ما قصرنا مفهوم الانقسام على الجغرافيا ووحدة السلطة، فوجود السلطة لم يشكل حالة انقسام، أما إذا تحدثنا عن الانقسام بالمفهوم المشار إليه كتهديد وخروج عن المشروع الوطني، فهو ما آل إليه حال السلطة ونهجها. وقد كان من أخطر ما نتج عن ربط المشروع الوطني بقراري (242) و(338) تحديداً[7]، هو إفقاد هذا المشروع لشرعيته التاريخية ولاستقلاليته الوطنية، وهي الاستقلالية التي دخلت المنظمة دفاعاً عنه عدة حروب ومواجهات مع أكثر من دولة عربية.

لم يعد من الممكن إنجاز المشروع الذي يقول بدولة مستقلة في الضفة وغزة إلا بانسحاب إسرائيل من هذه الأراضي، والانسحاب مرتبط بنجاح عملية التسوية ونجاح العملية السلمية في ظل التوازنات الدولية الراهنة مرتبط بالموافقة الإسرائيلية، وما يجعل الشرط الإسرائيلي شرط لزوم وضرورة لقيام المشروع الوطني هو الجغرافيا السياسية، حيث تفصل أراضي إسرائيل ما بين الضفة وغزة، وبالتالي استحالة التواصل ما بين شطري المشروع الوطني إلا بموافقة إسرائيل. ولنتصور أن الفلسطينيين في الضفة وغزة قاموا بتحرير هاتين المنطقتين من الاحتلال، أو أجبَر المنتظم الدولي إسرائيل على الانسحاب منهما، فكيف سيحدث التواصل بين المنطقتين دون موافقة إسرائيل أو وجود قوة تجبرها على ذلك أو أن يتم هزيمتها عسكرياً؟

لم يقتصر الانقلاب والانقسام الناتج عنه الذي أوجدته السلطة، وخصوصاً بعد تحولها من سلطة مؤقتة لسلطة دائمة بعد مايو (1999)، على أهداف المشروع الوطني وآليات تحققه، بل تجاوز ذلك للمسميات. بحسن نية من البعض وبسوء نية من آخرين تم الانتقال من مصطلح حركة المقاومة الفلسطينية أو الثورة الفلسطينية أو العمل الفدائي، وهو التوصيف الذي كان يطلق على الحالة الفلسطينية، إلى مصطلح النظام السياسي الفلسطيني والسلطة الوطنية، وكأن اعتماد هذين المصطلحين يعني تجاوز مرحلة الثورة والمقاومة والدخول في مرحلة الدولة، لأن للنظام السياسي

وللسلطة أسس ومرتكزات وآليات عمل تتعارض مع أسس وآليات عمل الثورة وحركة التحرر. ونحن نفضل إن كان لا بد من استعمال مصطلح النظام السياسي الفلسطيني أن نقصره على التشكلات السياسية الرسمية والحزبية- سلطة ومعارضة- فيما الحالة الفلسطينية ككل ما زالت في مرحلة التحرر الوطني التي تستوعب أشكالاً تنظيمية ونضالية أخرى.

وهكذا، نتيجة أخطاء صاحبت ممارسات السلطة، وزيادة خضوعها لشروط الاحتلا، وعجزها عن فرض شروط السلام العادل، أصبحت المسافة تتباعد ما بين واقع السلطة واستحقاقات المشروع الوطني، بل أصبحت في بعض أوجهها معيقة لإنجاز هذا المشروع. هذه الحالة الارتدادية أو الانقلابية لمسناها خصوصاً بعد انتهاء المرحلة الانتقالية في مايو (1999) المنصوص عليها في اتفاقية أوسلو، بحيث أصبح كل لقاء أو اتفاقية أو مؤتمر أو جلسة مفاوضات تتم في السنوات الأخيرة تحت عنوان التسوية في الشرق الأوسط، إلا وتشكل عائقاً حقيقياً على الأرض أمام السلام الحقيقي لأنها تمنح إسرائيل مزيداً من الوقت لاستكمال مشاريعها الاستيطانية والتهويدية، وبالتالي تُضعف من فرص السلام بما يضعف موقف وموقع دعاة السلام لصالح المعارضين من الطرفين. كما أن كل خطوة نحو السلطة أو لتكريسها وحمايتها باتت مرتبطة بالإرادة الإسرائيلية والأمريكية وتخدم سياستهما، أو بدافع المصلحة الشخصية والحزبية الضيقة، وبالتالي تكون على حساب المشروع الوطني، وهو ما يعزز حالة الانقسام الفلسطينية.

ممهدات الانقسام والانقلاب على المشروع الوطني من داخل المنتسبين للمشروع الوطني بدأت بعد قمة كامب ديفيد (2000)، حيث أصر الرئيس (أبو عمار) على رفض الخضوع للمقترحات الأمريكية والإسرائيلية للتسوية، وقرر العودة لنهج المقاومة، فيما كان آخرون من الفلسطينيين، وخصوصاً محمد دحلان وخالد سلام، يريدون الموافقة على هذه الشروط، بل واتهموا الرئيس (أبو عمار) أنه فوت فرصة تاريخية بعدم الموافقة على الرؤية الأمريكية، مع أن الأمريكيين لم يطرحوا أشياء مكتوبة، بل مقترحات يريدون من الرئيس الموافقة عليها دون أن يلتزموا بشيء مكتوب. وفي خطاب للرئيس (أبو مازن) أمام المجلس الثوري لحركة فتح يوم (10 مارس 2014) قال إن محمد دحلان

وحسن عصفور وخالد سلام تآمروا على الرئيس (أبو عمار) في كامب ديفيد، وضغطوا عليه ليقبل بالشروط الإسرائيلية والأمريكية للتسوية. وقال أيضاً، إنهم أثناء القمة كانوا يقيمون في مكان إقامة الوفد الإسرائيلي والأمريكي وليس مع الوفد الفلسطيني، وهو الأمر الذي أثار حفيظة محمد دحلان، وأعلن بأنها مجرد أكاذيب، وأنه سيكشف الحقائق عن المسئول عن اغتيال الرئيس (أبو عمار)، وسيقول لماذا وصف الرئيس (أبو عمار) آنذاك (أبو مازن) بأنه كرزاي فلسطين، وهذه الاتهامات المتبادلة أظهرت عمق الأزمة داخل حركة فتح، وتنذر بانقسام داخل حركة فتح، يضاف إلى الانقسامات الأخرى في الحالة الفلسطينية.

أصبح الانقسام الداخلي في السلطة وحركة فتح أكثر وضوحاً منتصف يونيو (2002) عندما حاصرت القوات الإسرائيلية مقر الرئيس (أبو عمار) بالمقاطعة يوم (7 يونيو)، وفي (14 يونيو) ألقى الرئيس بوش خطاباً أعلن فيه مقاطعة (أبو عمار)، وطالب الشعب الفلسطيني بالبحث عن قيادة جديدة، وتزامن ذلك مع تصريحات واضحة، وخصوصاً من طرف رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون بضرورة التخلص من (أبو عمار). في تلك الفترة لم يكن (أبو عمار) محاصراً، فقط، من طرف الجيش الإسرائيلي في المقاطعة، وسياسياً من طرف واشنطن ودول عربية رفضت السماح له بمخاطبة شعبه والعالم تليفونياً أثناء عقد قمة بيروت، بل تمت محاصرته داخلياً من تيار كان يتشكل بصمت من بعض قيادات جهاز الأمن الوقائي وقيادات فتحاوية وغير فتحاوية شهرَّت بـ(أبو عمار)، وشوهت صورته وحاولت أن تلصق به كل سلبيات وأخطاء حركة فتح ومنظمة التحرير والسلطة، وبدأت تشكل قيادة بديلة لقيادة (أبو عمار) ونهجه؛ قيادة متصالحة مع التوجهات الأمريكية والأوروبية وأقل تصادماً مع إسرائيل، وكان تغيير القانون الأساسي الفلسطيني بما يسمح بوجود رئيس وزراء جزءاً من محاصرة نهج (أبو عمار).

منذ قرار واشنطن وإسرائيل التخلص من الرئيس (أبو عمار) انتشرت وبشكل كبير حالة من الفوضى والانفلات الأمني، بحيث لم يكن يمر يوم إلا وتتم عملية خطف، أو قتل، أو سرقة، أو اعتداء على مؤسسات السلطة أو الممتلكات العامة والخاصة، وخطف لأجانب، وتزايدت الحالات

العسكرية التي كان الناس يتناقلون أن وراء غالبيتها محمد دحلان وحركة حماس،(8)، وكانت هذه الظاهرة منتشرة في قطاع غزة أكثر من الضفة. في تلك الفترة كان قطاع غزة منطقة نفوذ لمحمد دحلان ومركز قوته في مواجهة الرئيس (أبو عمار) كرئيس شرعي، وفي مواجهة حركة حماس كقوة غير شرعية رسمياً إلا أن لها حضوراً شعبياً كبيراً.

لم تكن تل أبيب وواشنطن، من خلال زعمهما عدم وجود شريك فلسطيني للسلام ودعوة الشعب الفلسطيني للبحث عن قيادة جديدة، تهدفان البحث عن قيادة فلسطينية تشاركهم تنفيذ الاتفاقات الموقعة والوصول للدولة الفلسطينية، بل كان الهدف الالتفاف على الاتفاقات الموقعة، وتهيئة الأوضاع لتنفيذ مخطط فصل غزة عن الضفة موظفين الفوضى التي آلت إليها الانتفاضة، وبالتالي كانوا بحاجة لقيادة فلسطينية جديدة تقبل، ولو بالسرّ، هذا المخطط، أو تسكت عنه لعجزها عن مواجهته.

في الوقت الذي كانت إسرائيل تريد التخلص من (أبو عمار) ومن الانتفاضة ومن قطاع غزة حيث كانت حركة حماس تعزز حضورها العسكري والسياسي، بدأت حالة من الاستقطاب والانقسام داخل حركة فتح بين تيارين: أحدهما يمثله محمد دحلان ورئيس الوزراء آنذاك محمود عباس، والثاني يمثله الرئيس (أبو عمار) المحاصر والمستهدف إسرائيلياً وأمريكياً. آنذاك كان من الممكن الحديث عن تيارات: (العباسية) و(العرفاتية) و(الدحلانية).

لم يؤسَّس التحالف بين (أبو مازن) ودحلان على اعتبارات وطنية خالصة، بل كان تحالف ضرورة وتقاطع مصالح آنية. كان كل طرف يعرف ما يضمره له الطرف الآخر ويعرف حدود ما يحتاجه من الطرف الآخر. كان (أبو مازن) آنذاك ضعيف الحضور شعبياً، ولا يملك كاريزما، وغير ملمّ بحقائق الأمور داخل مناطق السلطة لأنه بطبيعته نخبوي لا يعير اهتماماً للعمل الجماهيري، ولا يراهِن على الشعب في إحداث تغيير في الحياة السياسية أو في مواجهة إسرائيل، وبالتالي كان بحاجة إلى محمد دحلان الرجل القوي على الأرض والمدعوم من واشنطن وإسرائيل، وفي المقابل كان محمد دحلان الشاب، ابن الداخل القوي على الأرض، يفتقر لمتطلبات قيادة شعب بسبب صغر السن،

وبسبب أن قيادة السلطة والمنظمة تحتاج إلى شخصية تاريخية، وبسبب توازنات داخل حركة فتح، وفوق ذلك أن (أبو مازن) يمكنه مواجهة ياسر عرفات وطرح نفسه بديلاً عنه، بينما لا يستطيع دحلان فعل ذلك.

لذلك فإن (تحالف الضرورة) بين محمود عباس ودحلان لم يعمر طويلاً، حيث كان دحلان يتصرف مع (أبو مازن) بأن هذا الأخير حالة مؤقتة، أو سيكون رئيساً مؤقتاً، أو (كوبري) لحين التخلص من (أبو عمار)، وانجاز مخطط فصل غزة عن الضفة، وقيام (الدولة الدحلانية) في قطاع غزة، فيما (أبو مازن)، الداهية سياسياً، كان يُدرك نوايا دحلان والإسرائيليين، وبالتالي ما أن تمكن (أبو مازن) من الرئاسة والسلطة حتى بدأ ينفذ مشروعه الخاص الذي، وإن لم يخرج عن مخطط تسوية أوسلو وخطة خارطة الطريق بل يمكن القول إنه كان على علم بمخطط فصل غزة عن الضفة، إلا أنه حاول أن يضفي خصوصية وطابعاً وطنياً على إدارة السلطة، وإنقاذ ما يمكن إنقاذه من تسوية كان هو أهم مهندسيها، وتبديد الإشاعات التي تقول إنه رئيس ضعيف، وأداة بيد أمريكا وإسرائيل، بل وبيد محمد دحلان.

كان من الممكن أن يستمر التحالف بين دحلان وعباس لفترة أطول، وأن يتم تسليم قطاع غزة لمحمد دحلان لولا حدوث متغيرات إقليمية بسبب طرح واشنطن لرؤيتها للشرق الأوسط الجديد (2004) الذي يستوعب الإسلام السياسي المعتدل، وهو ما له علاقة بتغير رؤية إسرائيل وواشنطن لدور ووظيفة اللاعبين السياسيين الفلسطينيين، وخصوصاً دحلان وحركة حماس بشأن مصير قطاع غزة. وبالتالي فإن التحالف بين (أبو مازن) ودحلان بدأ يتفكك بعد انكشاف أسرار كانت خفية بعد سيطرة حماس على قطاع غزة، وفتح ملف المسؤولية عن سقوط قطاع غزة بيد حماس، أو بالأصح تسليم القطاع لحركة حماس، ونعتقد أن لجنة التحقيق التي شكلها الرئيس (أبو مازن) لبحث الموضوع وإن لَمّحت لمسؤولية الأمن الوقائي ومحمد دحلان عما جرى، إلا أن أسراراً كثيرة وخطيرة حول ما جرى في مرحلة محاصرة الرئيس (أبو عمار)، ثم مقتله، وحول ما جرى في قطاع غزة ما زالت خفية ويعرفها الطرفان ولا يستطيعان البوح بها.(9)

في تلك الفترة الحرجة برز وبقوة شخص محمد دحلان الذي ترأس وأسس جهاز الأمن الوقائي في غزة، وتولى لاحقاً منصب وزير داخلية ومنصب مستشار الرئيس (أبو مازن) للأمن القومي، وكان الرجل يتصرف وكأنه سيد قطاع غزة والآمر الناهي فيه، وكان موكبه يفوق موكب الرئيس، وحرّاسه أكثر من حراس الرئيس، وله عدة مقرات يتنقل بينها. لم يكن ظهور دحلان مجرد تعبير عن قيادات سياسية شابة كما حاولت جماعته الترويج، بل برز كتيار سياسي مدعوم بقوة عسكرية قائمة بذاتها تربطها علاقات ملتبسة بأجهزة السلطة وبقوات فتح العسكرية، وكذلك بالإدارة الأمريكية وإسرائيل.

إضافة إلى هيمنة محمد دحلان على جهاز الأمن الوقائي، فقد شكل فرقة الدعم والإسناد والتي سماها المواطنون (فرق الموت)، وميلشيات عسكرية تابعة له مباشرة أو غير مباشرة من خلال التمويل والتسليح، وكان له رأي في تشكيل الحكومات، الأهم من ذلك أن هذه القوة لدحلان تركزت في قطاع غزة فقط حتى أُطلق على قطاع غزة اسم (دحلانستان)، وكانت شكوك قوية تدور حول هذا التمركز لقوة دحلان في قطاع غزة متزامناً مع مشروع شارون للانسحاب من قطاع غزة، ومع حالة الفوضى والانفلات الأمني التي سادت القطاع مع الدور الغامض لجهاز الأمن الوقائي؛ هذا الجهاز الذي تم تأسيسه أصلاً ليضمن استمرار وجود السلطة والتزامها بعملية التسوية، وليقمع كل من يفكر باستنهاض المشروع الوطني كحركة تحرر(10). وما يلفت الانتباه أنه تم حل (فرق الموت) بقرار من رشيد أبو شباك مدير الأمن الوقائي في نهاية شهر نوفمبر (2004)، أي بعد أيام من اغتيال الرئيس (أبو عمار)!

من أين يستمد محمد دحلان هذا الحضور قديماً وحالياً؟ هل يستمده من المواقع التي شغلها سابقاً كمسؤول ومؤسس جهاز الأمن الوقائي في قطاع غزة ووزير داخلية ومستشار الرئيس للأمن القومي سابقاً وعضو المجلس التشريعي حالياً؟ أم يستمدها من علاقاته وتحالفاته الخارجية الإسرائيلية والأمريكية بداية ثم الخليجية والمصرية لاحقاً؟ أم يستمدها من ثروة كبيرة حصل عليها عندما تولى المناصب السابقة؟ أم من تمتعه بعقلية فذة وشخصية كارزماتية لا تتوفر عند غيره من

قيادات حركة فتح؟ أم يستمدها من كل ما سبق؟ وما أسباب خلافه مع الرئيس (أبو مازن)؟ وما سر التقارب بينه وبين حركة حماس أخيراً؟ وهل حان وقت العودة لدولة (دحلانستان) الغزية بعد التحولات في مصر وسقوط حكم الرئيس مرسي الإخواني، ونتائج ذلك على سلطة حماس في قطاع غزة؟

بداية، وكقاعدة شبه عامة، فإننا في العالم العربي وفي دول العالم الثالث بشكل عام، نعيش في زمن صناعة القادة والزعماء. دول الغرب، وحتى الدول العربية النفطية، تستطيع توجيه الأمور والأحداث من خلال المال والإعلام والقوة الناعمة والخشنة أحياناً لإسقاط زعيم وإحلال آخر، أو صناعة عدة زعماء وحالات سياسية في البلد الواحد حتى ينفُذوا من خلالهم للتدخل وتوجيه مصير البلد، فكيف الحال بالنسبة إلى النظام السياسي الفلسطيني الهش والمُخترَق من كل الأطراف، وحيث يعيش الشعب والأحزاب وفصائل المقاومة على المساعدات والعون الخارجي، بدءاً من واشنطن حتى إيران والقاعدة؟

في مجتمع غير منتج وخاضع للاحتلال ويتميز بكثافة سكانية كبيرة دون مصادر للثروة الوطنية وإن وجدت يسيطر عليها الاحتلال، فإن إسرائيل كدولة احتلال تستطيع صناعة قادة محليين من خلال تمكينهم من مصادر الثروة وتمكينهم من السلطة، كما أن من يملك مفاتيح التمويل الخارجي يملك السلطة والقرار السياسي. هذا لا يعني تغييب القدرات الذاتية للقادة أو دور الشعب في صناعة قادته، بل نريد التأكيد على أهمية ودور العوامل الخارجية في صناعة بعض القادة أو التأثير على سياستهم.

خامساً: الانقسام المُركب الذي أحدثته حركة حماس وتأثيره على المشروع الوطني

كل الانقسامات السابقة وانقلاب السلطة على المشروع الوطني والخلافات داخل حركة فتح وتوفيرهما لمناخ انقسام متعدد الأبعاد فيه وعليه، لم تكن بخطورة الانقسام الذي أحدثته حركة حماس. لا شك أن الانقسام الذي أحدثته سلطة خرجت عن المسار الوطني ساعد حركة حماس في

انقلابها على المشروع الوطني، إلا أن الفكرة والمخطط كانتا متواجدتين منذ تأسيس حركة حماس التي كانت تعمل كل ما فيه إساءة وإفشال للمنظمة وللسلطة وللمشروع الوطني.

كل متابع للأحداث منذ أن بدأت الحركة عملياتها الاستشهادية داخل الخط الأخضر في العام (1996)، ثم عندما قررت المشاركة بالانتخابات المحلية في العام (2005) ثم التشريعية، وبعد ذلك فوزها بهذه الانتخابات في العام (2006)، سيلمس أن قيادة الحركة في الخارج كانت تسعى لإفشال مشروع السلطة وتأسيس نظام سياسي جديد ومرجعية جديدة يقطعان مع المشروع الوطني ومع مجمل التاريخ النضالي الوطني، ويرتبطان بمرجعية حركة حماس وأصولها أي بجماعة الإخوان المسلمين.(11)

جاءت الأحداث في ظل ما يسمى الربيع العربي والعلاقات الخاصة التي ربطت حركة حماس بإخوان مصر بعد فوز مرسي لتكشف ما خفي من الأمور- وسنعود للموضوع لاحقاً-.

لم تعلن حركة حماس عند نشأتها في العام (1987) موقفاً قاطعاً من المنظمة ومشروعها الوطني، ونعتقد أنها قصدت الغموض لكونها كانت ضعيفة ولا تستطيع مواجهة التيار الوطني علناً، ولذا تفاوتت المواقف ما بين القبول المشروط بالمنظمة والرفض المبدئي وبينهما مواقف مبهمة. فميثاق حماس أشار إلى المنظمة بصورة غامضة عندما قال: (إن المنظمة من أقرب المقربين إلى حركة المقاومة الإسلامية؛ ففيها الأب والأخ أو القريب أو الصديق، وهل يجفو المسلم أباه أو أخاه أو قريبه أو صديقه؟ فوطننا واحد ومصابنا واحد ومصيرنا واحد وعدونا مشترك). ولكن هذا القول المطَمئِن يتلاشى عندما يرفض الميثاق الطابع العلماني للمنظمة بالقول: (إننا لا نستطيع أن نستبدل إسلامية فلسطين الحالية والمستقبلية لنتبنى الفكرة العلمانية، ويوم تتبنى المنظمة الإسلام كمنهج حياة فنحن جنودها ووقود نارها التي تحرق الأعداء). هذا الموقف يؤشر للانقسام وهو للانقسام الأيديولوجي، وفي مقابلة مع الشيخ ياسين أثناء وجوده في السجن قال (إن المنظمة تمثل فلسطينيي الخارج فقط، ولا تمثل فلسطيني الداخل)، وبذلك أضاف عنصراً جديداً للانقسام.

منذ بداية التسعينيات عرفت العلاقة بين الطرفين مداً وجزراً، ففي مذكرة وجهتها حماس للمجلس الوطني الفلسطيني في نيسان (1990) حددت حركة حماس الشروط التي على أساسها يمكن الدخول في المجلس الوطني، وهي عشرة شروط أهمها: اعتبار فلسطين وحدة واحدة من البحر للنهر، والتأكيد على الكفاح المسلح، وأن تُمثل حركة حماس بالمجلس بنسبة تتراوح بين (40) و(50) بالمائة. مع انعقاد مؤتمر مدريد في العام (1991) بمشاركة منظمة التحرير، تعمقت الخلافات بين الطرفين- مع أن منظمة التحرير شاركت ضمن وفد أردني فلسطيني مشترك-، كما انتقدت الحركة قبل ذلك قرارات المجلس الوطني في الجزائر في أيلول (1991)، وهي الدورة التي أقرت المشاركة في مؤتمر مدريد حيث اعتبرت الحركة أن المجلس الوطني الفلسطيني بتشكيلته الحالية غير مؤهل لاتخاذ قرارات مصيرية، بل وصل الأمر للتحفظ على شرعية تمثيل المنظمة، وهو ما ظهر خلال لقاء حماس وفتح في الخرطوم في يناير (1993).

عندما أبعدت إسرائيل (400) شخصية فلسطينية إلى مرج الزهور بلبنان في ديسمبر (1992) توترت العلاقة بين الطرفين مجدداً، وتوسطت السودان بين الطرفين، وجرت مفاوضات في الخرطوم، وطالبت حماس بنسبة (45٪) من مقاعد المجلس ما أدى لانهيار الحوار، وحمَّل (أبو عمار) المسؤولية لممثلي حماس بعمان مشيراً إلى وجود تباين في المواقف بين جناح الداخل وجناح الخارج في الحركة، ما دفع محمد نزال، أحد قادة حماس في الخارج، للمطالبة باستقالة قيادة المنظمة، إلا أنه في يونيو تراجعت حماس عن موقفها المتشدد، وأعلنت على لسان إبراهيم غوشة بأن المنظمة هي الإطار السياسي لجميع أبناء الشعب.

ما بين (1994) و(2004) حيث قرار حماس بالمشاركة بالانتخابات البلدية، مارست حركة حماس كل ما من شأنه تعزيز حالة الانقسام الفلسطيني من خلال رفض المشاركة بالانتخابات التشريعية التي جرت في العام (1996)، بل صدرت فتاوى من شيوخ حماس تُكفر الانتخابات ومن يشارك فيها، كما رفضت حماس المشاركة في أية من مؤسسات السلطة، ورفضت الاعتراف بشرعيتها كما أثارات الشكوك والاتهامات حول كل تصرفاتها. خلال وجود السلطة وفي ظلها وبمعرفتها،

شكلت حركة حماس دولة داخل الدولة: مستشفيات ومدارس وجامعات وجمعيات وميليشيات خاصة بها، إضافة إلى علاقاتها وتحالفاتها الخارجية المستقلة عن السلطة.

الشيء الخطير والملفت للانتباه في تلك المرحلة أن كل عملية عسكرية كانت تقوم بها حركة حماس داخل الخط الأخضر أو في مناطق السلطة، كانت ترد عليها إسرائيل بضرب مقرات السلطة الفلسطينية المدنية والعسكرية بما فيها المطار ومشروع الميناء والوزارات، وتحميل الرئيس (أبو عمار) المسؤولية! وكانت النتيجة إضعاف السلطة الفلسطينية، ثم اجتياح الضفة الغربية، ومحاصرة الرئيس (أبو عمار) في المقاطعة، في مقابل تزايد شعبية وحضور حركة حماس!

استمر التوتر بين الطرفين- حركة حماس من جهة والسلطة ومنظمة التحرير وحركة فتح من جهة أخرى- إلى درجة الاحتكام للسلاح، وما يشبه الحرب الأهلية حين اغتالت حركة حماس عدداً من قادة فتح والسلطة، وخطفت عددا آخر، و اندلعت معارك سقط فيها العديد من القتلى، ولم تنجح جهود الوفد الأمني المصري المرابط في قطاع غزة من وقف الاشتباكات أو وضع حد للتوتر، الأمر الذي أثار شكوكاً حول دور ووظيفة الوفد الأمني المصري؟ ولماذا يوجد في قطاع غزة فقط وليس في الضفة أيضاً؟

اتهمت حركة فتح حركة حماس بأنها وراء اغتيال عدد من قادتها ومن المسؤولين في السلطة(12)، وجاءت خطة شارون للخروج من غزة، وخروجه في سبتمبر (2005) في ظل حالة الاحتقان الداخلي والفوضى خصوصاً في قطاع غزة حيث الحضور العسكري والسياسي للحركة أكبر بكثير مما هو في الضفة، ثم يليها مباشرة انتخابات تشريعية قبل التوصل إلى مصالحة وطنية أو اتفاق على الثوابت والمرجعيات الوطنية، ليثير كل ذلك تساؤلات عميقة حول علاقة الخروج من غزة والانتخابات بالانقلاب اللاحق ثم الانقسام؟ وهل أن خطة شارون جزء من مخطط متعدد الأطراف كانت قيادات في حركة حماس مشاركة فيه بطريق مباشرة أو غير مباشر عن طريق وسطاء، وهو مخطط وعد حركة حماس بإمارة أو حكومة في قطاع غزة مقابل وقف عملياتها العسكرية ضد إسرائيل في الضفة الغربية وداخل الخط الأخضر؟(13).

كان يُفترض أن تكون انتخابات (25 يناير 2006) حلاً لأزمة النظام السياسي- المشروع الوطني والسلطة-، ولكن وحيث إنها لم تنطلق من حسن نية، ولا من منطلق الإيمان بالديمقراطية، ولأنه لم يسبقها الاتفاق على ثوابت النظام السياسي، فقد أدت الانتخابات إلى تعميق الانقسام؛ حيث فسرت حركة حماس فوزها بالانتخابات التشريعية وكأنه تفويض لها بقيادة الشعب الفلسطيني، وبالتالي من حقها تغيير أسس ومرجعيات السلطة والنظام، متجاهلة أن مرجعية السلطة هي منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وأن الانتخابات التي فازت فيها كانت لأعضاء مجلس تشريعي لسلطة حكم ذاتي ناتجة عن اتفاقات ملتزمة بها.

يبدو أن حركة حماس أرادت أن توظف آلية ديمقراطية لتنفيذ انقلاب كجزء من مخطط متعدد الأطراف مُعد مسبقاً، وعندما فشل الانقلاب عن طريق صناديق الانتخابات، وتم فرض الحصار على الحكومة التي شكلتها حركة حماس بعد خطف الجندي شاليط بمشاركة من حركة حماس، تراجعت وقبلت بنتائج تفاهمات مكّة، وشكلت حكومة توافق وطني، إلا أن معسكر الانقسام وتداخل الأجندة الخارجية وخصوصاً إسرائيل، كان أقوى من معسكر التوافق والمصالحة الوطنية، فكان اللجوء إلى الحسم العسكري والانقلاب(14)، وهو في حقيقة الأمر ليس حسماً ولا انقلاباً بالمفهوم الدقيق للكلمة، بل اصطناع انقلاب لتبرير مخطط الفصل والسيطرة على القطاع.

لا نشكك بأن حركة حماس فازت بالانتخابات، ولا نشكك بحقها بناء على ذلك بتشكيل الحكومة، ولا ننفي أن وضع السلطة قبل الانتخابات كان من التردي بما يستدعي ضرورة التغيير بالانتخابات أو غيرها من الوسائل، ولكن النوايا المُسبقة عند بعض قيادات حركة حماس، والتي أشرنا إليها، والفصل الجغرافي الواقع ما بين الضفة وغزة، جعل الانتخابات عاملاً معززاً للانقسام السياسي والبرامجي والجغرافي، ما أدى إلى تدمير المشروع الوطني، سواء كمشروع سلام أو مشروع مقاومة.

مع سيطرة حركة حماس على السلطة في القطاع ضَعُفَ كثيراً المشروع الوطني الفلسطيني بمحدداته ومرجعياته التي صاغتها وثيقة الاستقلال العام (1988)، ثم مشروع السلام الفلسطيني

المبني على الشرعية الدولية، على الأقل على مستوى قطاع غزة، وبالنسبة إلى حركة حماس، وأصبحت غزة وكأنها تحت حكم جماعة الإخوان المسلمين، والمعركة الدائرة في غزة كأنها معركة الإخوان المسلمين؛ حيث حشدت هذه الأخيرة كل جهودها على مستوى العالم لرفع الحصار عن غزة في تجاهل لما يجري في الضفة والقدس.

مع الانقسام استطاعت إسرائيل فرض معادلة خطيرة؛ وهي إسرائيل في مواجهة عسكرية دموية مع أهل غزة وفصائل المقاومة في غزة، وإسرائيل في مواجهة السلطة ودعاة التسوية السلمية في الضفة الغربية، وبمقتضى هذه المعادلة لم يعد الصراع كما كان سابقاً؛إسرائيل في مواجهة كل الشعب الفلسطيني، وهو ما كان عليه الحال طوال تاريخ القضية الفلسطينية، وهو ما لمسناه خلال انتفاضة (1987) ثم انتفاضة الأقصى (2000).

بمقتضى معادلة ما بعد الانقسام أصبحنا نسمع عن حرب إسرائيل ضد قطاع غزة والعدوان على قطاع غزة، فيما تتم عملية إخراج الضفة من ساحة الحرب المباشرة، حتى شعارات المتظاهرين في العالم أصبحت تقول (لبيك غزة ونصرة غزة) وليس لبيك فلسطين ونصرة فلسطين، ونسمع في نفس الوقت عن الاستيطان والتهويد في الضفة والقدس فيما فلسطينيو غزة مجرد مراقبين عن بعد لا حول لهم ولا قوة في مساندة أهلهم في الضفة.

نخلص فيما يتعلق بعلاقة حركة حماس بالمشروع الوطني أن غموض والتباس موقف الحركة لا يخفي حقيقة أنها ظهرت أصلاً كبديل لمنظمة التحرير، بل يمكن القول إن ما يجري اليوم من انقسام وسعي من حماس بالتفرد بدولة أو إمارة دينية في قطاع غزة كان وارداً منذ فترة طويلة عند قادة حركة حماس، ليس فقط من خلال استعداد الشيخ أحمد ياسين بالقبول بدولة في حدود (1967)، وهو الموقف الذي تكرر على لسان السيد خالد مشعل في القاهرة أخيراً، بل بات واضحاً من كتابات لقادة ومفكرين من حماس منذ بداية التسعينيات، فالدكتور أحمد يوسف(15) تحدث في العام (1990) عن دولة التمكين التي تحكمها نخبة ملتزمة بالإسلام سلوكاً ودستوراً ومنهاج حياة(16). ولو لم يتم

إسقاط حكم الرئيس لإخواني مرسي في مصر بعد ثورة (30 يونيو 2013) لقامت دولة غزة سواء بحدودها الحالية أو الموسعة باتجاه سيناء.